

۲۰۱۵۹	واحد نبر
الف ۱۸	قن نبر
۶۸۱۵	مخاب نبر

4187
S'A

الفرق بين القولين على ما سئلنا لكون بعضهما انشائي وبعضهما
 عين لكون القولين على ما سئلنا لكون بعضهما انشائي وبعضهما

لما دل الحديث على اتمام معقولية مهمات الكلام المنقول - وكان حقيقة انشائي هو ان اتمام
 محل مهمات الكلام المنقول - وتزود اتمام معقولية حسب ترتيب كلام
 المعقول - وكان على الكلام ترتيبه كلام الرسول صلى الله عليه وسلم الى
 اليوم للقول - وكانت الرسالة الملقية ب

التعالي الحكيم

المستلزم

بعضاً من الخواشي على بعض الحديث المنقول - من تفرق المقالات وتختلف الفصول - من جامع
 الترمذي لمسلم عند علماء القول - في الفروع والاصول - من افادات جامع المعقول والمنقول
 حاوي الفروع والاصول - سيدنا وفضلنا مولانا محمد اشرف علي لازالت ثمرات فضله
 بأحسن القبول ونفع الله تعالى بكقول اعني لطيفها اشفاق الرحمن علامه الله تعالى بقول
 طبع في المصنفين كس فاء ان يشهدوا بالحق في كل حال

سورة الاحقاف

سورة الاحقاف

بسم الله الرحمن الرحيم

باب ما جاز ان المار لا يخبئه في

قوله عليه السلام ان المار ظهور لا يخبئه شي قلت في الحاشية الالف واللام للعهد الخارجي فتاويله ان المار الذي يسئلون عنه فاجاب مطابقي لاعموم كل كما قاله مالك

باب منه

قوله عليه السلام اذا كان المار قلتين لم يكل الخبث قلت في الحاشية وقال الطحاوي من علمنا خبر القلتين صحح واسناده ثابت وانما تركناه لاننا لم نعلم ما القلتان ولانه روى قلتين او ثلثا على الشك وقال ابن الهمام الحديث ضعيف ومن ضعفه الحافظ ابن عبد البر وقاضى اسمعيل بن ابى اسحق والبوكيري بن العربي لما لکيون انتهى ولا يخفى ان البحر مقدم على التعديل كما في الخبث فلا يدفع تصحيح بعض المحدثين له ممن ذكره ابن حجر وغيره كذا في المرقاة لطى القارى رحمه الله -

باب في ما جاز ان ظهور

قوله وحدثننا الانصارى قلت اى اسحق بن موسى

باب ما جاز في سور الكلب

قوله عليه السلام واذا ولغت فيه الهرة غسل مرة قلت فيه كراهة سور هرة

باب اسح على الخفين ظاهرهما

قوله قال محمد وكان مالك يشير بعبد الرحمن بن ابى الزناد قلت حسن لا يضر البحر

باب في مسح على الجورين في الغليين

قوله مسح على الجورين في الغليين قلت حكايته الفعل لا عموم لها فلا تترك به الكتاب بخلاف
الحنف لتواتره واما الثنتين فمكالمات.

باب جاء في مسح على الجورين في العمامة

قوله مسح على الخفين في العمامة يمكن ان استثنى لاجل الناصية فلا تترك الكتاب لكون الحديث
على الدلالة فحق الثبوت قوله مسح على الخفين والعمامة قلنا في الماشية اراد به العمامة لان الرجل يغطي بها
رأسه كما ان المرأة تغطيها بخمارها

باب فيمن يستيقظ ويرى بللا ولا يذكر احتلاما

قوله وعبد الله بن عبيد الله بن سعيد قلت لكن كون ذالك مذهب كثير من اهل العلم يؤيدونه
اهل الحديث كما حققه في النسخ وفي رد المحتار وجوب النسل فيما اذا علم انه مذى مع تذكر الاحتلام
وعدم وجوبه فيما اذا علم انه مذى مع عدم تذكر الاحتلام

باب في المذي يصيب الثوب

قوله وقال بعضهم بحجزة النسخ قلت الاجماع منعقد على نجاسته وظاهر ان النجس
لا بد من ازالته ومشاهدته لا يزول بالنسخ فمن ثم يجب غسل

باب في المني يصيب الثوب

قوله قال ابن عباس المني بمنزلة الحائط فامطه عنك ولو باخرة قلت لم يرو انه تركه بغير
ازالة فلو لم يكن نجسا لتركه احيانا لبيان الجواز فالظنون كونه نجسا.

باب في الجنب يتام قبل الغسل

قوله وهذا صحيح قلت لا تعارض فلا ترجح لجواز الامر في كيف وقد رواه مثل شعبه

والثوري والاعشى ودعوى الغلط ليعلم من غير دليل ولا دليل الا التعارض قد علمت عدمه -

باب ما جاز في المصافحة

قوله عليه السلام ان المؤمن لا يجس قلت اى لا يجس عينا في الحيوة ولا بعد الموت بحيث لا يطرأ بغسل بخلاف سائر الحيوانات الدموية لا تطهر عينا ولو غسلت -

باب التيمم للجنب اذا لم يجد الماء -

قوله يروى عنه انه رجع عن قوله فقال تيمم اذا لم يجد الماء قلت فيه جوع ابن مسعود عن نهيه عن التيمم للجنب

باب في المستحاضة

قوله عليه السلام حتى يحكى ذالك الوقت قلت اى وقت الحيض او وقت الصلوة الاخرى فلا حجة فيه لاحد قوله عليه السلام في الحاشية توضائي لوقت كل صلوة قلت في حجة ابى حنيفة

باب ما جاز في مباشرة الحائض

قوله اذا حضت يامرني ان اترثم بياشرني قلت في حجة ابى حنيفة ر 7

باب ما جاز في كتم تكلم النفسار -

قوله كانت النفسار تحبس على عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوما قلت للاجماع منقده على ان الاقل غير مراد فحين كون المراد اكثر -

باب ما جاز اذا اراد ان يعود توضا -

قوله عليه السلام اذا اتى احدكم اهلته ثم اراد ان يعود فليتوضا بينهما وضوءا قلت مجمل على الاستحباب

باب ما جاز في التيمم -

قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم امره بالتيمم للوجه والكفين قلت محط الفائدة لم يكن من العضو بل
كيفية التيمم وترك بيان السجدة اعتمادا على القرآن

باب ما جاز في التعجيل بالنظر

قوله وقد تكلم شعبه في حكيم بن جبير من أجل حديثه الذي روى عن ابن مسعود قلت واه الزندي
في باب من نخل له الزكوة من ابواب الزكوة وحكي قول شعبه هناك مفصلا

باب ما جاز في تأخير النظر في شدة الحر

قوله واما ما ذهب اليه الشافعي قلت يدل على ان الزندي ليس بشافعي

باب ما جاز في تأخير الصلاة العصر

قوله وانتم استعجلوا العصر قلت فيه حجة ابي حنيفة رحمه

باب ما جاز في الوقت الاول من الفضل

قوله عليه السلام الصلوة لأول وقتها قلت مقابل الاخر ويؤيده الحديث الآتي حيث
قابل بين الاول والاخر فالاول وسط واخر في الاول ثم حديث فضل الوقت الاول في عبد الله
العمرى الذي ليس بقوى قوله وليس اسناده متصل قلت فلا يصح الاحتجاج به

باب ما جاز في تعجيل الصلوة اذا خرب الامام

قوله عليه السلام كانت لك نافلة قلت صريح في كون الثانية هي النافلة

باب ما جاز في النوم عن الصلوة

قوله وقال بعضهم لا يصلي حتى تطلع الشمس فتعرب قلت وعندنا لا يصلي وقت الطلوع و

يصلي عند الغروب ولادالة للحديث على الاطلاق

باب ما جاز في الرجل ينسى الصلوة

قوله فلم يصل حتى غربت الشمس قلت دليل لنا في الاحتراز عن الوقت المكروه وان
خالقنا في خصوصية العصر.

باب ما جاء في الرجل تفوت الصلوة.

قوله ليس باستاد به اس قلت يؤيد مذهبنا ان مرل التابعي مقبول.

باب ما جاء في الصلوة الوسطى ان هذا العصر

قوله وقد سمع عنه وقوله سمعت من حمزة بن جندب قلت فيه سماع الحسن بن سمره

باب ما جاء في كراهية الصلوة بعد العصر وبعد الفجر

قوله نهي عن الصلوة بعد الفجر حتى تطلع الشمس قلت فيه حجة لابي حنيفة رحمه باطلا فانه لو لم يكن ما هنا

ينسخ الجواز.

باب ما جاء في الصلوة بعد العصر

قوله فصلها بعد العصر قلت محمول عندنا على الخصوصية سواء ثبت يوما او كل يوم وانما

يفضل صلوة كل يوم الشافعي ومن معه لانه غير ذات السبب.

باب ما جاء في الصلوة قبل المغرب

قوله عليه السلام بين كل اذانين صلوة قلت وقال في الثالثة كراهية ان يتخذ الناس

سته فدل صريحا على كراهية الام عليها وهو المذهب لمحقق عندنا وهو الحق لاحكام الكراهية مطلقا و

نفى كراهية الام وام.

باب ما جاء في من ادرك كية من العصر قبل ان تغرب الشمس

قوله فقد ادرك الصبح قلت اي ادرك الوقت فمكون الصلوة واجبة عليه والا فليس

على صحة الصلوة.

قوله وهو ضعيف عند اهل الحديث قلت لكن في باب اهل العلم اليه يؤيد صحة الحديث وهو بالاطلاق حمه للمصنفه -

باب - ماجاء في التزجيع في الاذان

قوله وقد روى عن ابني مخزومه انه كان يقرأ الإقامة قلت لعل مقصوده بيان سقوط الاحتجاج بحديث ابني مخزومه في كون الإقامة سبع عشرة كلمة باثبات التعارض بين روايتيه قلت لكن هذه حلقه فلا تساوى ما ذكر سابقا.

باب ما جاء في الترسل في الاذان

قوله وهو استاء و جهول قبلت لما في التقريب عبد المنعم بن نعيم الاسواري الجوسعيد
البصري صاحب السقامتروك من الثامنة -

باب ماجاء من اذن فیه تقسیم

قوله والافريقي وهو ضعيف قلت فيه تحقيق الافريقي قوله من اذن فهو تميم قلت مقيد بما
 اذناه الوحشة.

باب ماجاء فی کراهیۃ الاذان بغير وضوء

قوله عليه السلام لا يؤمن إلا المتوضئ قلت للتنزيه ثم هو غير مرفوع لما سياتي -

باب ماجاء في الاذان بالليل

قوله وهذا الصحيح لأنه عن نافع عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقبلوا منكم رجل حتى يسمع منكم ما يقول ولا يبرأ منكم ما يبرأ منه ولا يقر بغيره ما يقر به ولا يدين بغيره ما يدين به ولا يدين بغيره ما يدين به ولا يدين بغيره ما يدين به

باب ماجاء في فضل الاذان

قوله سمعت وكيعا يقول ولا جابر الجعفي الثقلت فيه ان جابر الجعفي وثقه وكيع -

باب ما جابر في كراهية ان ياخذ المتوفون على الاذان اجزا

قوله عليه السلام لا ياخذ على اذانه اجزا قلت فيه دليل للحنيفة -

باب منه

قوله عليه السلام حلت له الشقاة قلت من حلول الدين اى وجوبه في وقته

باب منه ايضا

قوله في الحاشية ما زيادة الدرجة الرفيعة ان قلت فيه تحقيق زياده الدرجة الرفيعة -

باب في فضل صلوة الخمس

قوله عليه السلام كفارات لما بينهن ما لم يغشى الكبائر قلت كلمته ما عامته شاملة للصغار والكبائر فالمعنى ان كونها كفارة لجميع المعاصي مقيدة بعدم غشيان الكبائر اما اذا غشى الكبائر فلا يكون كفارة لجميعها اما كونها كفارة لبعضها فليس يمتنع فافهم -

باب ما جابر في الرجل يصلي حده ثم يدرك الجماعة

قوله عليه السلام فانها لكما نافلة قلت تصرح بكون الثانية نافلة وبهذا خرج جوابه بان الحديث الآخر نهي عن النافلة فيقدم على البيع -

باب ما جابر في الجماعة في مسجد قصى فيه مرة

قوله عليه السلام يكفركم تجبر على هذا قلت انما ثبت بهذا صلوة المتأمل خلف المفترض فلا يستحب

في جماعة الفريضة ثانيا -

باب ما جابر في فضل العشاء والفجر في الجماعة -

قوله وقد روى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن ابي عمرة عن عثمان بن موقوف وكوفي بن

غير وجه عن عثمان مرفوعاً قلت الاتوم الاضطراب فانه قد يشط الراوى فيرفع ويكيل اخرى
 يقف على الصحابي -

باب ما جازني كراهية الصف بين السواري

قوله كنت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم قلت فيه نهى عن الصف بين السواري

باب ما جازني الصلوة خلف الصف حده

قوله وفي حديث حصين ما يدل على ان بلالا قد ادرك وابسته قلت فيه تصرح بان بلالا
 ادرك وابسته قوله في الحاشية حديث البخاري عن ابني بكرة انه قلت فيه حديث البخاري
 في عدم عادة الصلوة للصلي وحده خلف الصف وهو انه دخل والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع قبل
 ان يصل الى الصف فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال زادك الله حرصا ولا تعد الحديث -

باب ما جازني في الرجل يصلي مع الرجلين

قوله وقد تكلم بعض الناس في اسمعيل بن مسلم من قبل حفظه قلت لعل المقصود ترجيح الرواية الثانية
 على الاولى لكن الاولى تأيدت بالعلم ايضا الثانية مطقة وايضا يحتمل الفعل كونه بعارض بخلاف
 القولى -

باب ما جازني في الرجل يصلي ومعه جازن

قوله قال ابو عيسى حديث انس حديث صحيح قلت فالحديث الصحيح يدل على تقدم الامام
 على اثنين وقوله وفي هذا الحديث دلالة انه انما صلى تطوعا قلت لكن عند الحنفية مكره الجماعة في الفتاة
 اذا كان المقعد . وان اكثر من ثلثة ولم تثبت في حديث اكثر منهم -

باب ما جازني بالامانة

قوله في الحاشية وهذا آخر ما مر من قلت فيكون ما قبله منسوخا -

باب ما جاء في تحريم الصلوة وتحليلها
 قوله عليه السلام وتحريمها الكلبية وتحليلها التسليم قلت يحمل تقديم الخبر في كلبيتين فاذا جاز
 الاحتمال لاسدلاله ويقال انه يدل على خلاصته المفترضة.

باب ما يقول عند افتتاح الصلوة
 قوله واما الشرايع العلم قالوا قلت فيه عدم ثبوت الزيادة على سبحك اللهم
باب ما جاء في ترك البسملة الرحمن الرحيم
 قوله سلم اسمع احد انهم يقولونها قلت فيه حجة المخفية.

باب من ادى البسملة الرحمن الرحيم
 قوله وليس اسناده بذاك قلت فيه ضعف حديث البسملة بالتسمية
باب في افتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين
 قوله لا يتحقق القراءة بالحمد لله رب العالمين قلت فيه حجة المخفية عدم البسملة

باب ما جاء انه لا صلوة الا بقراءة الكتاب
 قوله عليه السلام لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب قلت والقراءة كما جاء في حديث
 آخرهم حتى وكلى فلا يضر المخفية.

باب ما جاء في التامين
 قوله واخطأ شعبتي مواضع من هذا الحديث قلت وعندنا يرجح رواية شعبته لانه غير يثبت
 وما حكم في روايته ليس بشئ.

باب ما جاء في الكبتين
 قوله حتى يتراد اليقنة قلت هو حكمه مستند ولا دليل على قول بعضهم ان هذه لقراءة التوأمين

بل يدل الدليل على خلافه لو جهنم الاول بيان الراوى والثاني كونه خفيفا بحيث لم يلفت اليه
ولو كان للقرآن كان اطول من الاول

باب في اليمين عند الركوع

قوله ولم يثبت حديث ابن مسعود قلت لا يضر قول ابن المبارك بعد ثبوته بالسند

قوله سلم يرفع يديه الا في اول مرة قلت فيه حجة الخفية -

باب ما جاء في التسليم في الركوع والسجود

قوله حديث ابن مسعود ليس اسناده متصل قلت غير مضر عندنا لان مرسلنا يبي

مقبول - قوله وما أتى على آية رحمة الا وقف وسال قلت محمول على النوافل بحديث اذا
ام احكم فليخفف -

باب ما جاء من لا يقيم صليبه في الركوع والسجود

قوله صلوة فائدة لحديث ما قلت ما دل حديث وما نقصت من ذلك نقصت

من صلواتك -

باب منه آخر

قوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله من حمده نقول ربنا لك الحمد قلت

فيه حجة الخفية بعد انضمام مقدمتي ان القسمة تنافي الشكر -

باب - ما جاء في وضع اليدين قبل الركوع

قوله اذا سجد يضع كتيبه قبل يديه قلت خلافا لما لك متمسكا بما في الحاشية

المحتملة يرسم مع الجواب قوله روى همام عن عاصم هذا مرسل قلت لا يضر

لان زيادة شريك الثقة مقبول

باب آخر منه

قوله عليه السلام بعد احدى كبريائك في صلوة برك الجمل قلت فيه تحفة الخفية.

باب ما جاء في السجود على سبعة اعضاء

قوله عليه السلام اذا سجد السجدة سجد سبع ارباب فيها الحديث قلت ولما صدق وضع الوجه بوضع الالف وحده قلنا باجزاء

باب ما جاء في كراهية الاقارب من السجدين

قوله لا تنع بين السجدين قلت نقل عن ابن الهمام في الحاشية فاجاب المحقق عن ان الاقارب على ضربين - احدهما استحباب ان يضع اليدين على عقيبته وركبته في الارض وهو المروي عن العبادلة والمنع ان يضع اليدين على الارض وينصب ساقيه آه قلت واستجاب الاول بالاعتقاد بالعدول
باب منه ايضا داي من باب كيف النهي عن السجود.

قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم نهض في الصلوة على سدور قميصه قلت فيه تحفة الخفية و
اجاب عن التقييف ما في الحاشية المعلقة برقم ١٢٤ عن ابن الهمام والحديث الاول محمول
على الكبر.

باب ما جاء في التشبه

قوله التحيات للماء قلت فيه تشبه الخفية.

باب كيف الجلوس في التشهد

قوله اقربش رجله اليسرى الخ قلت فيه تحفة الخفية والحكاية وان لم يكن لها عموم لكن انضمام
الاقربان من اهتمام النظر في صلوة صلى الله عليه وسلم ثم بيانه يدل على نظره في جلسات متعددة فافهم
وايضالو كان هيئة القعود الاخير غير هذا المأكت عنه فالكوت في معرض البيان بيان.

باب منه ايضا

قوله واقل بصدره يعني على قبلته قلت وفي البخاري عن حميد وقد على مقعده

باب اجارني اتسلم في الصلوة

قوله انه كان يسلم عن يمينه وعن يساره خلافا لما لك فيا ذكره واوالمقار وجهه
انه عند السلام يكون وجهه نحو القبلة ثم لم يفت لان الالتفات منفي لاسيما والرواية ضعيفة

باب اجارني ان حذف السلام منه

قوله وروى عن ابراهيم النخعي انه قال التكبير جزم والسلام جزم قلت وبهذا علم
جبل بن كسر الهارني الماويل-

باب ما يقول اوله

قوله لا يبعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ان قلت اي في غالب الاحوال
للايعاض وايات الاخرى-

باب اجارني وصف الصلوة

قوله عليه السلام فاذا كان معك قرآن فاقرأ قلت فيه دليل الخفية في عدم افتراض
تعيين الفاظه قوله وكان هذا ابو نعيم من الاول قلص صريح في مذهب الخفية ان ترك
الواجب يكون موجبا للنقصان للفساد قوله ثم اقرأ بآية معك من القرآن قلت صريح
في مذهب الخفية قوله على قلت اي بوجه خاص هو الا اعتناء بالنظر الى حفظ الصلوة عنه-

باب اجارني القراءة في الظهر والعصر

قوله انه قرأني الظهر قدر تنزل السجدة قلت فيه حجة للخفية في القراءة بالظهر بطوال الفصل
فيقدم على ما كتب عمر-

باب ماجاء في القراءة في صلاة العشاء

قوله نحو سورة المنافقين قلت لم يرد ان سورة المنافقين من الاوساط بل المعنى ان الاوساط التي تساوي سورة المنافقين كالناشية والفجر فقرأها -

باب ماجاء اذا دخل احدكم المسجد فليركع ركعتين -

قوله استجبوا اذا دخل الرجل المسجد ان لا يجلس حتى يصلي الركعتين قلت فالأمر محمول على الاستحباب والدليل عليه الذوق والاجتهادى -

باب ماجاء ان الارض كلها مسجد الا المتبركة والحمام

قوله وكان عامته رواية عن ابي سعيد قلت اى اكثر روايات محمد بن اسحاق بهذه الواسطة عن ابي سعيد لكن هذا الحديث مع كونه بهذه الواسطة ليس فيه عن ابي سعيد -

باب ماجاء في النوم في المسجد

قوله كن انام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ونحن شباب قلت محمول على الحاجة

باب ماجاء في كراهية البيع والشراء والفاضة والشعر في المسجد

قوله انشأ الفضة قلت اى التي ضلت في غير المسجد واما فضة المسجد فلا بأس

بانشاء حافية قوله قال محمد بن سعد قد سمع شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمر قلت رواية عمر بن شعيب عن ابيه عن جده عجة عند البخاري لانه لما سمع من يكل جميع فضة على السماع كما تقرر في موضعه -

باب ماجاء في المسجد الذى اسس على التقوى

قوله قال هو هذا قلت نعم ان يكون التراجع في عموم المسجد ليس على التقوى للمسجد

النبوي صلى الله عليه وسلم، بعد الاتفاق على صدقه على مسجد قبا فأنبت أحدهما بطريق الدلالة لأن
 المسجد الذي أسس الصحابة لما كان موسى على التقوى كان الذي أسس النبي صلى الله عليه وسلم
 كذلك بالاولى ونفاه الآخر نظرا الى عبارة النص نقض رسول الله صلى الله عليه وسلم للمثبت فانهم
 باب ماجاء في الصلوة على البسط

قوله عليه السلام يا عباسير عمل التير قلت في الحاشية وفيه اباحة صيد الدببة -

باب ماجاء لا يقطع الصلوة في

قوله لم يقطع صلواتهم قلت والحمار والكلب والمرأة سواء بالحديث فلما لم يقطع احدها لم يقطع

الآخران -

باب اجازان ما بين المشرق والمغرب قبله

قوله محمد لا روى عنه شيئا وقد روى عنه الناس قلت تضعيف الرجال في توثيقهم
 امر اجتهادي ومن ثم يختلف فيه قوله اختار عبد الله بن المبارك التياسر لاهل مرو قلت لعلمه مع
 كونهم بين المشرق والمغرب

باب ماجاء في الامام ينقض في الكهنتين نائيا

قوله سلم ثم سجدت في السهو قلت في حجة الخفية قوله فلا روى عنه شيئا اقول هذا غير مضر
 عندي لانه وان لم يعرف لكن لما ذكر السند يمكن لكل احد النظر في الرجال قوله سلم وسجدت في
 السهو وسلم قلت في حجة الخفية وهو حديث حسن صحيح روى عن غيره وجه وهو مخرج في كيفية
 ذهب اليها الخفية -

باب ماجاء في مقدار التوقد في الركعتين الاوليين

قوله ان زاعك التشهيد فليجهدتا السهو قلت والحديث يدل عليه اما ارسال النبي

عبادة فلا يضر لان مرسل التابى وتجب مقبول -

باب ما جاز في الاشارة في الصلوة

قوله كان يشر بعبده قلت فيه ان الاشارة غير مفيدة -

باب في من يتطوع جالسا

قوله حتى تكون اطول من اطول منها قلت اى اطول بالتبديل من اطول منها في المقام

باب ما جاز في كراهية مسح الحصى في الصلوة

قوله عليه السلام ان كنت لا بدقا لعامة واحدة قلت هذا اصل للمسئلة الاصولية الفروقا
يتقدر بقدر الضرورة -

باب ما جاز في جدي السهول السلام

قوله آخر فعل النبي صلى الله عليه وسلم كان هذا قلت يحتاج الى نقل صحيح

باب ما جاز في جدي السهول بعد السلام وكلام

قوله في الحاشية والكلام في انتهاء الصلوة التي قلت في نسخ الكلام في الصلوة وقت

اثبت علماء ناناخر حديث زيد بن ارثم عن حديث عبد الله بن وهب بن زيد بن

باب ما جاز في التشهد في سجدة السهو

قوله ثم تشهد ثم سلم قلت في سجدة التشهد في السهو قوله تشهد فيها قلت اى بعد السجدة

باب ما جاز في القنوت في صلوة الفجر

قوله كان ليقنت في صلوة الصبح والمغرب قلت مشورخ في المغرب اجماعا وفي الفجر

عند الخفية كما لمغرب

باب في ترك القنوت

قوله اي يبي محدث قلت فيه تجزئة للحقيقة -

باب في نسخ الكلام في الصلوة

قوله فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام قلت فيه نسخ الكلام في الصلوة والكلام مطلق في قوله نهينا عن الكلام فميم العمد والنسيان -

باب ما جاء في الرجل يحدث بعد التشهد

قوله عليه السلام اذا حدثت اى عمدا السكاي لم يفسد الخ لاقاء وفيه دليل على عدم فرضية لفظ السلام - قوله عليه السلام فقد قضيت ما عليك قلت هذا ايضا تجزئة في عدم فرضية السلام

باب ما جاء في من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة من السنة ما من الفضل

قوله قال ابو يعيسى وحدثت عنه من ام حبيبة في هذا الباب حديث حسن صحيح قلت فيه اصل السنن الموكدة الصحيح -

باب ما جاء في الصلوة بعد طلوع الفجر الاكثرتين

قوله عليه السلام لا صلوة بعد الفجر الاكثرتين قلت فيه كراهية النفس بعد الفجر

باب ما جاء في من تقوته الركعتان قبل الفجر يصلينهما باصلا للصلوة الصحيح

قوله عليه السلام فلا اذا قلت يفيد الجواز فيقدم المحرم عليه -

باب ما جاء في اعادتهما بعد طلوع الشمس

قوله عليه السلام من لم يصل ركعتي الفجر فليصلها بعد ان تطلع الشمس قلت فيه تجزئة بحقيقة قوله

قال ولا تعلم احد اروي هذا الحديث عن همام بهذا الاسناد ونحوه الا ان عمر بن عاصم الكلابي اقوال عليه الغرابة وهو غير مقرر -

باب ما جاء في الاربع قبل الظهر

قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر اربعاً قلت ظاهره عدم الفصل
بسلام وقد فهمنا الترمذي كهذا بقدرته وذكره من قال بالسلام في مقابلة

باب ما جاء في الركعتين بعد الظهر

قوله صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الظهر قلت لعنه صلى الله عليه وسلم
صلى اربعاً في بيته واما ان تيمم المسجد او ترك الاربع احياناً بما تالوا عدم فرضية

باب ما جاء في الاربع قبل العصر

قوله الفصل نفيين بآتيتم قلت ظاهره التشهد لا السلام بقدرته المؤمنين فيكون حجة
للتخفيف في فضلية الاربع كما فهمه اسحق بن ابراهيم -

باب ما جاء انه يصليها في البيت

قوله ركعتين قبل الظهر قلت اقصر عليها احياناً ظاهراً بالسنية

باب ما جاء ان صلوة الليل شئ مثنى

قلنا المراد التشهد على كل ركعتين -

باب ما جاء في وصف صلوة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل

قوله يصلي اربعاً قلت ظاهره حجة للتخفيف قوله ثم يصلي ثلثاً قلت في ان الوتر ثلث

باب ما جاء ان الوتر ليس بحتم

قوله عليه السلام ان الله وتر يحب الوتر فاوتروا يا اهل القرآن قلت الامر
للموجب ولا يضر قول علي لانه لا يقاوم المرفوع ولا يضر كون رواية سفيان اصح منه
لانه لا تعارض فلا ترجح

باب ما جاء في كراهة النوم قبل الوتر

قوله عليه السلام فليوتر من اوله وقوله عليه السلام فليوتر من آخره ليل قلت
الامر للوجوب في كلا الموضعين وهذا الالتهام دليل الوجوب.

باب ماجاء في الوتر بخمس

قوله لا يكس قلت اى للسلام

باب ماجاء في الوتر بثلاث

قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث قلت في حجة الخفية -

باب ماجاء في لقنوت في الوتر

قوله اقولن في الوتر قلت يطلو في السنة كلها -

باب ماجاء في الرجل ينأ عن الوتر وينى

قوله عليه السلام من تأم عن الوتر او نسي فليصل اذا ذكره اذا استيقظ قلت ايجاب

التقصير دليل على الوجوب قوله عليه السلام من تأم عن وتره فليصل اذا أصبح قلت تقريره
كما مر -

باب ماجاء في مبادرة الصبح بالوتر

قوله عليه السلام بادروا الصبح بالوتر قلت ظاهره الوجوب - قوله عليه السلام او ترؤ

قبل ان تصبحوا قلت في ايضا كما مر - قوله وسليمان بن موسى قد عثره على هذا اللفظ قلت
لا يضر التفرد بعد كونه ثمة -

باب ماجاء في الوتر على الرحلة

قوله رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر على راحلة قلت اذ ثبت وجوبه فيما

قبل فلا بد من تناوبه قبل الوجوب -

باب ماجاء في الصلوة عند الزوال

قوله انه كان يصلي أربع ركعات بعد الزوال قلت يحتمل وجهين ان يكون نظرا مستقلا وان يكون السنة القبلية

باب ماجاء في الاعتسال يوم الجمعة

قوله وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالغتسل قلت سكوت الصحابة عن رد عثمان اجماع منهم على عدم وجوبه

باب في الوضوء يوم الجمعة

قوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فيها ونامت قلت صرح في الذنب

باب ماجاء في وقت الجمعة

قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين تسيل الشمس قلت فيه جهة وقت الجمعة واما قبل الزوال فلم يثبت فعلة قط

باب ماجاء في الركعتين اذا جاء الرجل الامم يخطب

قوله في الحاشية بقوله عليه السلام لا تصلوا ولا امام يخطب قلت فيه النهي عن الصلوة و الامم يخطب فيقيم على السج

باب في الصلوة قبل الجمعة وبعدها

قوله عليه السلام من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل اربعاً قلت فيه الاربع بعد الجمعة قوله انه كان يصلي قبل الجمعة اربعاً قلت فيه الاربع قبل الجمعة

باب فيمن بدر من الجمعة ركعة

قوله عليه السلام من ادرك من الصلوة ركعة فقد ادرك الصلوة قلت فيه من ادرك ركعة من الجمعة صلى الجمعة

باب في السواك والطيب بجمجمة

قوله وإسماعيل بن إبراهيم التيمي بصفتي في الحديث قلت فيه من فن اسما الرجال ان
إسماعيل بن إبراهيم التيمي ضعيف -

باب في التكبير في العيدين

قوله خمس تكبيرات قبل القراءة قلت اى مع تكبير الركوع كما رواه عبد الرزاق مفصلا بهذا ففي
هذا التعبير نوع مسامحة وشرح ابى الطيب، وهذا جمجمة اخففة -

باب في خروج النساء في العيدين

قوله عن عائشة قالت لو راى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حدثت النساء المتعهن
المسجد قلت في النهي عن خروج النساء الى المساجد -

باب التقصير في السفر

قوله لا يصلون فيها ولا بعداء وقوله كان يتطوع في السفر قبل الصلوة وبعداء قلت
أجمع بينهما بالكل على حالتين السير والمقام -

باب ما جازني كم تقصير الصلوة -

قوله عن ابن عمر قال من اقام خمسة عشر يوما اتم الصلوة قلت اليه هرب الخفيفة
قوله في عشرة يومين كعتين قلت لا يضرحدا لانه لا يحلم حال المنية -

باب ما جازني التطوع في السفر

قوله عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يتطوع في السفر قبل الصلوة
ولا بعداء وروى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يتطوع في السفر قلت وجه الجمع بينهما
الكل على حالتين السير والمقام قوله وهى وتر النهار قلت حجة على ان الوتر ثلث من غير فصل سلم
باب ما جازني في صلوة الاستسقاء

قوله فلم يحطب خطبتكم بذه قلت بل كان أكثره الدعا قوله كما كان يصلي في العيد
قلت مناه عندنا في العدو والجهر بالقرأة

باب كيف القرأة في الكسوف

قوله لا نسبح له صوتا قلت فيه تحج الحقيقة قوله وجهر بالقرأة فيها قلت تأويله ان عادته
صلى الله عليه وسلم كان الجهر بآية اذاتين احيانا

باب ما جاء في صلوة الخوف

قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الخوف قلت هذه الكيفية قالت
الحقيقة قوله كل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلوة الخوف فهو جائز قلت نقلنا
عن المستصفى ان كل ذلك جائز والكلام في الاولى.

باب ما جاء في سجود القرآن

قوله منها التي في النجم قلت فيه السجدة في المفصل.

باب ما جاء في السجدة في النجم

قوله ولا تشير كون قلت تبصره النبي صلى الله عليه وسلم وفيه اثبات التصرف.

باب في السجدة في الحج

قوله عليه السلام ومن لم يسجد بها فلا يقرأها قلت فيه دليل على وجوب السجدة.

باب ما جاء في زكوة البقر

قوله عن ابيه قلت هو عبد الله قالوا ان يقال ان قوله عن عبد الله يدل عن قوله
عن ابيه قوله سالت ابا عبيدة هل تذكر من عبد الله شيئا قال لا قلت هذه العبارة
يناسب ما مر من قبل من قوله ابى عبيدة بن عبد الله لم يسمع من ابيه.

باب ما جازني كراهية اخذ خياري المال في الصدقة

قوله عليه السلام فان هم اطاعوا ذلك انما قلت استدلال به على عدم كون الكفار مخاطبين بالفروع وفيه خمسة من وجهين الاول ان المشرط لا لافراض والثاني انه لو تم ادم توقف فرضية الزكاة على فرضية الصلوة والاقايل به قوله وترد على فقرائهم قلت فيه دليل على عدم جواز اعطائهم الزكاة للذي -

باب ما جازني في صدقة الزرع والتمر والحبوب

قوله في الحاشية وتاويله ما رد ياه ليس فيها دون خمسة اوسق صدقة قلت في الحاشية وتاويل ما رد ياه اى خمسة اوسق انكحة البقاة لانهم كانوا يتبايعون بالاداساق وقيمة الوسق اربعون وربعان في الهداية قوله وصاع اهل الكوفة ثمانية ارطال قلت دليله ما في الهداية عن ابي بصير مرفوعا انه كان يعطى بالصاع ثمانية ارطال -

باب ما جازني في الخيل والارتيق صدقة

قوله عليه السلام ليس على المسلم في فرسه ولا عبده صدقة قلت دليلنا ما في الهداية عن الهار ظني مرفوعا في كل فرس سائمة دينار وعشرة دراهم

باب ما جازني في زكاة العسل

قوله عليه السلام في العسل في كل عشرة اوزق قلت لا يدل على عدم وجوب العشر في اقل من ذلك ثم الحديث غير صحيح

باب ما جازني في زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول

قوله من استفاد مالا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول عند بطلت محمول على مال جديد لا انضم الى نصاب فلا دليل فيه مع قيام هذا الاحتمال مع كون الحديث موقوفاً على اللاحق -

باب ماجاء في زكوة محله

قوله اى في اكل زكوة قلت فيه وجوب الزكوة في اكل قوله وفي اسناده مقال قلت

اى من جهة اسناده عمرو بن شعيب وقد اعتبره البخارى قوله ولا يصح في هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم
شئ قلت لا يضر بعد قول الله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة الآية

باب ماجاء في زكوة الخضروات

قوله اسناده الحديث ليس بصحيح قلت وليلنا ما سياتى فيما سقت السماء انهم لم يصح

الحديث -

باب ماجاء في الصدقة فيما سقى بالانهار وغيرها

قوله عليه السلام فيما سقت السمار والعيون العشر قلت وليلنا بموم فيما دون خمسة اوسق

وفي الخضروات -

باب ماجاء في زكوة مال لا يستيم

قوله عليه السلام الا من ولى ثياله مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تاكله الصدقة قلت لا دليل
على تخصيص الصدقة بالزكوة بعد قوله عليه السلام رفع القلم عن ثلثة من الناس حتى يستيقظ عن الصبي
حتى يتكلم وعن المجنون حتى يعقل رواه ابو داود والنسائي والحاكم وصححه كفا في فتح القدير مع ضعف
الحديث وكون الحديث اى من ولى ثياله موقفا على الاصح قوله وشعيب قد سمع من جده عبد الله
بن عمر قلت فيه تحقيق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده -

باب ماجاء ان العجاير جبار وفي الركاز الخمس

قوله عليه السلام وفي الركاز الخمس قلت عام فيما ركزه الله تعالى او ركزه الناس

فولعيم المعدن -

باب ما جاز في النحر

قوله عليه السلام اذا نحرتم فخذوا وحوالكث قلت لما كانت القسمة بين المبالغة
ونهي عن المحاطة فخل فيها انحرص فيتم على المبيع وايضا ما يأخذه به بدل عقد عليه الربواني
الاموال الربوية حرام ويمكن التناول بانه كان لبيت المال لا للرب الارض.

باب ما جاز في اعطاء الولقة قلوبهم

قوله وهو قول سفیان الثوري واهل الكوفة قلت وهو مذموم في حقيقته

باب ما جاز في المتصدق يرث صدقة

قوله عليه السلام صومي عنما انزلت فيه صل في وصول ثواب العبادة البدنية ولا يلزم
منه كفاية هذه الصوم لاحتمال ان يكون مقصودا السؤال مطلق النفع لها.

باب ما جاز في كراهية العوفي الصدقة

قوله عليه السلام لا تعد في الصدقة قلت فيه دليل على عدم جواز الحجر على احد صورة ولا

معنى -

باب ما جاز في صدقة القطر

قوله صاعا من طعام قلت محمول على الاستحباب او يراو بالطعام غير المخطئة كما في

سطر من صفحة ٥٠ او يقال قوله يخرج لا يستلزم وجوبه قوله اني لا ارى مدين من بمرار الشام

تعدل صاعا من تمر قلت مصرح في كون الصاع اربعة امداد والمد رطلان فالصاع ثمانية اطلال

وهو مذموم الخفية وكان هذا بخلاف من الصحابة ولم يتركوا ان كالا جاع قوله عليه السلام مدان من

تح او سواه صاع من طعام قلت فيه دليل الخفية وليستدلل ايضا على ما في الحاشية الماضية

قوله فعدل الناس الى نصف صاع من بر قلت هذا رأى الراوى قوله ولم يذكره فيه من المسلمين قلت

المطلق يكمل على اطلاقه فوجب الجمع بينهما بالعمل بهما.

باب ما جاز لا يتقدموا الشهر بصوم

قوله من صام اليوم الذي شك فيه قلت اى بنية رمضان

باب ما جاز في الصوم بالشهادة

قوله انى رايت الهلال قلت محمول على اعيام والغالب ان فى القصة كان الغيم
بقرينة تفرد الخبر والراه الناس.

باب ما جاز شهر اعيد لا يتقصان

قوله فصوتهم غير نقصان قلت هذا هو المعنى لانه عليه السلام حين للاحكام الشرعية لا الا
الاحكام المحسائية.

باب ما جاز لكل اهل بدر روتهم

قوله نقال لا كهذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت معناه عن البعض فى الحاشية
وهو ان اختلاف المطالع يمتنع فلا يزوم من روية اهل بلد الصوم على اهل بلد آخر فقلت قال ابن عباس
لا اى لا تكفى بروية معاوية بقلبك هذا حتى يثبت بجملة شرعية ويدل عليه قوله انت ايت ليلته
الجمعة فغاده انك اذا لم تر بنفسه واخبرت بروية الناس فهذا روية الناس بهذا الوجه من الاخبار
لا تكفى به والله تعالى اعلم بالصواب قلت لكن هذه الحاشية غير صحيحة لان قوله فغاده انك
اذا لم تر بنفسه يرويه ما فى صحيح مسلم وابى داود والنسائى من قول كريب بن نمى جواب ابن عباس
فالوجه ان الطريق غير موجب.

باب ما جاز فى كراهية الصوم فى السفر

قوله فشرقت لكمة التشرية فهو مخصوص صلى الله عليه وسلم واليوم لا يباح لاحد

باب ماجاء في الكفارة

قوله وقال مالك وسفيان والشافعي لا يصوم احد عن احد قلت وهو مذموم.

باب ماجاء في كفارة الفطر في رمضان

قوله فان اهل العلم قد اختلفوا في ذلك قلت فانه مسكوت عنه فاستسئل قياسية

باب ماجاء في السواك للصائم

قوله رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم مالا احصى يشوك وهو صائم قلت

فيه دليل الحنفية فان قوله مالا احصى يفيد ان سواكه كان غير مقيد بوقت.

باب ماجاء في الصيام لمن لم يعزم الصيل

قوله عليه السلام من لا يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له قلت محمول على غير رمضان

والتطوع والتذلل المعين ثم الحديث موقوف.

باب ماجاء في افطار الصائم التطوع

قوله عليه السلام فلا يفترك قلت الحديث مكتم فيه او لا ثم يحل عدم الضرر عدم الاثم

بعد خفيف قوله عليه السلام فاني صائم قلت فيجوز النية بالنهار

باب ماجاء في ايكبال القضاء عليه

قوله عليه السلام اقضوا يوما آخر مكانه قلت فيه حجة في وجوب قضاء التطوع والقرينة

على التطوع سواء بالايام والالتمس الاول كان له حاجة الى السؤال لظهور حكمه والارادة

لا يفتر

باب ماجاء في كراهية الصوم في النصف الباقي

قوله لا تقدموا شهر رمضان الصيام قلت وقد جاء فضل في ذلك قالوا لي ان

يقال ان من فضل يوم لا يكره ومن وصل يكره

باب ماجاء في كراهية صوم يوم الجمعة وحده

قوله يكرهون ان يقيم يوم الجمعة قلت بان يعتمد غير القربة قربته وهو معنى الكراهية فهو سهل ولا دخل ولا يكره وهو محل قول بعض الحنفية انه لا يكره.

باب ماجاء في صيام ست ايام من شوال

قوله وليحق هذا الصيام برضان قول فيه ان صوم ست من شوال مثل رمضان في الثواب

باب اجاز في فضل الصوم

قوله عليه السلام وتخلون ثم الصائم الطيب عند الله من ربح المسك قلت لا يزول بالسواك لان سببه النجاسات من المعدة الخالية.

باب ماجاء في كراهية صوم ايام التشريق

قوله عليه السلام يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق عيد لنا اهل الاسلام قلت هو باطلا لا شئ من التمتع اما صوم عرفة محمول على خلاف الاول.

باب ماجاء في كراهية الجماعة للصائم

قوله عليه السلام افطر الحجام واحجم قلت ما اول بالاجماع.

باب ماجاء من الرخصة في ذلك

قوله اتجم رسول الله صلى الله عليه وآله واصحابه ولم وهو محرم صائم قلت فيه حجة الجمهور.

قوله ان السبب صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم اتجم بين مكة والمدينة وهو محرم صائم قلت فيه حجة الجمهور.

باب ماجاء في كراهية مباينة الاستنشق للصائم

قوله عليه السلام وبلغني الاستنشاق الا يكون صائما قلت لو دخل الماء من غير صنعه لا يفسد وان لبصعته ففسد بالاصح ثلثي صفة

باب ماجاء في الاعكات

قوله صلى الله عليه وسلم دخل في حنيفة قلت يحمل فخر العشرين.

باب ماجاء في من اكل ثم خرج يريد نفرا

قوله فقال ستة ثم ركب قلت تحمل كونهانسة ثمانية باجماده فلا يقوم حجة على ما يقول به
تمسك بانه ليس مسافر حقيقه فلم يؤيد المبيع فلم يتج الا قطار فان الله تعالى علق الفطر على اسفر
لا على غرضه لاسيما والمحدث ضعيف.

باب ماجاء في قيام شهر رمضان

قوله على ما روى عن علي وعمر وغيرهما من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عشرين ركعة قلت
في عمل الصحابة بالعشرين في التراويح.

باب ماجاء في حرمة مكة

قوله عليه السلام فان احذر حصن لقتال رسول الله صلى الله عليه واله وصحبه وسلم
قلت في ظاهره دلالة على ان مكة مفتحة عنوة.

باب ماجاء في الحج بين الحج والعمرة

قوله سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لبيك بعمره وحجة قلت فيه دليل لقران النبي
صلى الله عليه واله وصحبه وسلم وكونه افضل

باب ماجاء في فضل التلبية واخر

قوله عن ابي حازم قلت اسم سلمان اراده.

باب ما جاء في السراويل والخنثى للحرم اذا لم يجد لزاروا لعين
قوله عليه السلام وقطعها افضل من العين قلت وقاس ابو حنيفة به السراويل على
الخنثى في القطع -

باب ما جاء ما يقتل المحرم من الدواب

قوله عليه السلام والكلب العقور قلت وفي معناه الذئب قوله يقتل المحرم السبع
العاوى قلت معناه عند الخنفية العاوى ابتداء والقرية عليه قيد بالعاوى والكلب السبع الذي
يبتدأ بالاذى فحكمه حكم الكلب فعند الخنفية يجوز قتل الذئب لا الاسد
باب ما جاء في الرخصة في ذلك

قوله ان النبي صلى الله عليه واله وصحبه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم قلت فيه حجة
الخنفية وما يدل حديث التزويج وهو حلال انه ظهر امر تزويجها وهو حلال
باب ما جاء في اكل الصيد للحرم

قوله عليه السلام صيدا لكم حلال وانتم حرم ما لم تصيدوه او يصيد لكم قلت اى لا يكلمكم
عند الشافعية ولا يكلمكم او نحوه كالا عانة والدلالة والاشارة عند الخنفية مع كون الحديث
مرسلا غير حجة عند انهم قوله عليه السلام انها هي طعمته اطعموها الله قلت فيه دليل الخنفية في حل
ما صيد لاحد لا بامر -

باب ما جاء في كراهية لحم الصيد للحرم

قوله فاحدى له حمارا وحيا فرده عليه قلت معناه كان حيا فلا يضر الخنفية وما روى لحم
حمار وحش فهو غير محفوظ كما صرح به الترمذى

باب ما جاء في سيد البحر للحرم

قوله عليه السلام كونه فانه من صيد الجحر قلت يحتمل انهم كانوا غير محرمين ومعنى صيد الجحري
اي في حكمه في عدم اشتراط الذبح والحديث ضعيف

باب اجار في الضيق يصيب المحرم

قوله قال نعم قلت يحتمل انه يستبطل جواز الاكل من كونه ميذا مع ان لا يستلزم اما وجوب
الاجزاء فتشقق عليه.

باب اجار في الصلوة بعد العصر وبعد المغرب في الطواف لمن يطوف

قوله عليه السلام لا تمنعوا احطاط بهذا البيت وصلى قلت هي للمنعين لا اذن للمصلين
واجبة لنا حديث عمر لا تأتي خصوصاً لاطلاق النبي عموماً.

باب اجار في فضل الحجر الاسود والركن المقام

قوله عليه السلام فسودة خطايا بني آدم قلت كما تبست القراءة عليه صلى الله عليه واله وصحبه
وسلم باخلال بعض المصلين في الطهارة.

باب اجار ان من منل من سبق

قوله عليه السلام من منل من سبق قلت فيه تايد لذهب ابى حنيفة في ان ارض المحرم
موقوفة.

باب اجار ان عرفة كلها موقفة

قوله عليه السلام عجبي عن ابيك قلت هو باطلا حجة الخفيفة قوله عليه السلام اطلق ولا حرج
قلت اي لا اثم ولو عمل على الجناية يحتمل الخصوص فانه واقعه حال التقديم هو الكلي.

باب اجار في تقديم الضعفة من جميع بليل

قوله عليه السلام ترموا الحجرة حتى تطلع الشمس قلت فيه دليل الخفيفة.

باب ماجاء في الاشتراك في البدنة والبقرة

قوله عليه السلام البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة قلت فيه تجزأه قوله في الجزأ عشرة قلت غريب ثم ليس فيه تصریح باذن النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم.

باب ماجاء في اشعار البدن

قوله ويقول ابو حنيفة هو شلة قلت هذه المالم انظر فيه على دليل شاف.

باب ماجاء في تغليب الغنم

قوله يرون تغليب الغنم قلت فيه ما قلت في الحاشية السابقة.

باب ماجاء في ركوب البدنة

قوله عليه السلام اركبها قلت واقعة حال ولكن ان يكون الرجل مضطراً

باب ماجاء في الطيب عند الاحلال قبل الزيارة

قوله طيبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل ان يحرم قلت فيه دليل الخفية على
المالكية.

باب ماجاء في حج البصري

قوله فلما نطلي عن النساء قلت اى بنجر لا ان النساء لا يلين.

باب ماجاء في العمرة واجبة هي ام لا

قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة واجبة هي قال لا قلت فيه تجزأ الخفية

باب ماجاء في الذي كل بلح فكله ويعرج

قوله عليه السلام من سكر وعرج فقد حل قلت فيه تجزأ الخفية في كون الاحصار بعداً وغيره

من غير اشتراط

باب ماجاء في الاشتراط في الحج

قوله قال نعم قلت محمول على التذنب

باب منه

قوله انه كان يكره الاشتراط في الحج قلت فيه حجة الخفية -

باب ماجاء ان العتارن يطوف طوافاً واحداً

قوله نطاف لها طوافاً واحداً قلت اى وقت قدمه مكة كما في الحديث الالى الدلال على

كونه قبل اكل وتاويله عند الخفية انها كانا كالطواف الواحد -

باب ماجاء في المحرم يموت في احرامه

قوله عليه السلام ولا تخموا راسه قلت مخصوص عندنا به ودليلنا ما في الموطأ للامام

محمد عن ابن عمر انه كفن ابنه وقد مات محرماً وقد خمر راسه

باب ماجاء في المحرم حلق راسه في احرامه عليه

قوله عليه السلام واظمم فرقا بين ستة مساكين قلت دليل على ان لكل مسكين نصف

صلع في حال وجوبه كاليمن وغيره -

باب ماجاء في الرخصة للرعاة ان يرموا بواو ويغويروا

قوله رخص رسول الله صلى الله عليه واله وصحبه وسلم لرعاة الابل في البيوت ان تخلت

وهو غير واجب عندنا اما الرمي وجبه فعناه على مذهبننا انهم يرمون يوم التمتع حين يذهبون

للحرمى وياتون بعد المغرب من الحادى عشر فيزدون للحادى عشر فى الليلة لان الليلة تابعة لليلة

ومتدرخصوا فى الرمي بالليل ثم يرمون للثانى عشر بعد الزوال فاجتمع الرميان فى يوم

واحد ابتداء من الغروب الى الغروب كما حو فى سائر الاحكام سوى الحج -

باب

قوله كان يمين بالزيت وهو محرم قلت دل على ان الزيت ليس يطيب لكن الحديث ضعيف لا اجل فرق.

باب ما جاز في الاحت على الوصية

قوله الا وصية مكتوبة عنده قلت قال الجمهور ان نفس الكتابة غير واجبة لقوله عليه السلام لا يكتب.

باب ما جاز في تقبيل الميت

قوله ان النسب على التدعية والوصية وسلم قبل عثمان بن مظعون وهو ميت قلت تدل على كون الموت حدثا ويقتل كونه بعد الفصل على قول انه ثبت لانه حيوان وموتى يتخمس بالموت. اما قوله عليه السلام لا نجس حيا ولا ميتا اي نجاسة دائمة بخلاف الكافر فانه لا يطهر بالفصل حتى لو وقع في البيرة نجسها.

باب ما جاز في غسل الميت

قوله وضفرنا شعره ثلثة قرون قلت هذا من راين ولم يثبت كون من اهل الاجتهاد

باب ما جاز في الفصل عن غسل الميت

قوله عليه السلام عن غسل الفصل من حله الوضوء قلت محمول على الذب ما الوضوء فعناه من اراد اكل.

باب ما جاز في اشي امام الجنازة

قوله رايت النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم وابا بكر وعمر يشون امام الجنازة قلت كلها احاديث فعلية واشي خلفها فيه احاديث قولية يحل العمل على واقعة خاصة لمصلحة.

باب ماجاء في أمشي خلفنا الجنازة

قوله وسخت محمد بن سميع يضعف حديث أبي ماجه قلت ذاب المصاحبة اليه دليل لقوة الحديث في نفسه واليضاف الي الباب ما في الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً من صلى على جنازة فله قيراط ومن أتبعها حتى يوضع في القبر فله قيراطان وروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن ابن طاوس عن أبيه قال أمشي رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم حتى مات الا خلفت الجنازة كذا في الحاشية على الترمذي مش ١٢

باب ماجاء في تملي احد

قوله ولم يصل عليهم قلت هذا الثاني ولقد تم المثلث عليه الذي سياتي تقريباً من الصلوة على حمزة -

باب ماجاء في القراءة على الجنازة بفاتحة الكتاب

قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب. وقوله الصحيح عن ابن عباس قوله من السنة القراءة على الجنازة بفاتحة الكتاب قلت ما انكر وقوعه احد المتكلمين في كيفية النية فهي سكوت عنها تحمل التلاوة والدعاء ثم الحديث المرفوع ضعيف والموقوف يحمل السنة الاجتهادية -

باب ماجاء في كراهية الصلوة على الجنازة عند طلوع الشمس عند غروبها

قوله او قبورها من موتانا قلت معناه الصلوة -

باب ماجاء ان يقوم الامام من الرجل والمرأة

قوله تقوم حيال رأسه وقوله تقوم حيال وسط السرير قلنا واتفقنا على انها قافية ولم يثبت

القصده -

باب ما جاز في ترك الصلوة على الشهيد

قوله صلى على حمزة قلت وعلما لنا اجتوا بالصلوة على حمزة -

باب ما جاز في صلوة النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي

قوله عليه السلام ان النجاشي قد مات فقوموا فصلوا عليه قلت هي خاصة به عندنا
بإليل ترك السلف ذلك ولو كانت سنة يعلوها أو ثل ذلك يقال في الصلوة على القبر والصلوة
بعد الصلوة على الجنازة -

باب ما جاز في تسوية العتبر

قوله ان لا تدع قبر شرفا الا سويته قلت اى ماليا فالتسوية جعله غير عال -

باب ما جاز في الدفن بالليل

قوله فاخذوه من قبل القبلة قلت فيه دليل الخفية

باب ما جاز في المديون

قوله هو على قلت وعد وليس بضمان بدلالة قوله عليه السلام بالوفاء -

باب ما جاز في رفع اليدين على الجنازة

قوله فرفع يديه في اول تكبيرة قلت فيه حجة الخفية

البواب التكاح

باب ما جاز في الوليمة

قوله فاني تزوجت امرأة على وزن لواة من ذهب قلت محمول على المعجل -

باب ما جاء لاكلح الابولي -

قوله عليه السلام لا يملك الابولى قلت عام مخصوص منه البعض ومحمول على غير الباطنة
قوله فان اشترى واذا السلطان ولى لمن لا ولى له قلت غير محمول على ظاهره الاولياء ان
زوجها معافا لا يملك باطلة معا وان متعاقبا مع الاول بالاباء فيا ول ان السلطان
يفقد في صورة التعاقب النكاح الصحيح هذه هي ولاية والده علم النظر في باب ما جازني
الولين يزوجان ص ١٣١

قوله عندى لم يملك نفيم منه ان حديث غير الاحتفاظ قد يرجع على حديث الاحتفاظ
لقرآن خارجية في بعض الاوقات وقديس الى هذه القاعدة حاجته في الفقهيات قوله
ابن جرير قلت هو عبد الملك ابن عبد العزيز بن جرير فجد المجيد وعبد الملك يشتركان
في كونها ابن عبد العزيز وان كان كل عبد العزيز متغايرين
باب ما جازني استيلاء الكبر والشيب

قوله عليه السلام لا يملك الشيب حتى تستامر ولا يملك الثيب حتى تستاذن قلت
فيه دليل الخفية في ان دار الجبر الصغر قوله عليه السلام الايم احق بنفسها من ليها قلت
فيه دليل الخفية في عدم الجبر ان النكاح بلا ولى جائز.

باب ما جازني اكره اليتيم على التزويج

قوله وان ابنت فلان جاز عليها قلت فيه دليل الخفية في عدم الجبر.

باب ما جازني هجر النساء

قوله فاجازته قلت محمول على المعجل او كان قبل التقدير بضرورة قوله عليه السلام
زوجكما بما عاك من القرآن قلت الباطل للبيئة ومحمول على مذهب المتأخرين
باب ما جازني الرجل يعق الامت ثم تزوجها

قوله وجعل عتقها صداقها قلت خاص صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم

باب ما جازني المحلل والمحل له

قوله لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم المحلل والمحل له قلت الحديث

دليل على صحة الكحل والالم يثبت التحليل قوله نبي رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم
عن المتفق وعن قوم الحكم لا يثبت من خير قلت كانت حلالا قبل خيبر فحرمت فيها ثم أجمعت
عام الفتح فلم حرمت الى الابد.

باب ما جازني الشر وطه عند عقد الكحل

قوله عليه السلام إن احق الشر وطان يؤتى بها ما استحلتم بينا الشر وطان قلت
أي من المهر وغيره ما يقتضيه العقد دون ما يتحلل مقتضاه حديث كل شرط ليس في
كتاب الله ودون سائر الشر وطبل الشر وطعند لان الكحل من العقود وغيره ما
المعاضات -

باب ما جازني الرجل يلم ومعه عشرة نساء

قوله حديث عن محمد بن سويد الثقة قلت الواسطة مجهول فالحديث بالمرقطين غير
ثابت فلا يضر الغفيرة في التخيير أو يقال معنى التخيير هو الاختيار لا قدم وكذا في الحديث الآتي
فان هذا يتوقف على تذكره والدليل لنا ان بقاء الكحل له حكم المحدث فكما لا يصح المحدث
لا يصح البقاء فافترس كحل ما بعد الالراج والالزم كون الخمسة في الكحل رجل واحد ولو في
بعض الاوقات قبل التخيير ولو قيل ان كلها تتوقف قلنا التوقف يكون فيما يحل الصحة واذا
ليس فليس

باب ما جازني الرجل يسبي الائمة ولها زوج بل كل وطئها

قوله الاما ملكت ايسا كتم قلت واشترط عندنا الاحتلاف اريد

باب ماجاء في كراهية مهر البغي

قوله نبي رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم عن ثمن الكلب قلت حين لم يكن
الانتفاع جازا لبيع.

باب ماجاء لا يخطب الجبل على خطبة اخيه

قوله ولم يجعل لها سكنى ولا نفقة قلت لم يقبلها الصحابة.

باب ماجاء في العزل

قوله وقال مالك بن انس تشاء الحر في العزل لا تشاء الامته قلت بهو
المذهب عندنا.

باب ماجاء في القسمة للبكر والنسيب

قوله اقام عندنا سبعة قلت وقالت الخنفية ان يتيم عند غير صاحبها دليل لا حادوث
العامة وهذا الحديث مختل بوجهين فيرجح الحكم على المختل.

باب ماجاء في الزوجين المشركين يلم احدهما

قوله وكلح جديد قلت فيه دليل اخنفية

باب ماجاء لا تحرم المصته والمصتان

قوله عليه السلام لا تحرم المصته والمصتان قلت منسوخ بدليل قوله تعالى ارضعنكم قوله
وصار الى خمس ضعات قلت واذا ليس في القرآن خمس علم انه نسخ.

باب ماجاء في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع

قوله فاعرض عني قلت لا اعرض وليس على عدم كون قول المرأة الواحدة حجة والا

لمسك للشارع السكوت -

باب ما جاز في الامة تتق ولها زوج

قوله ولو كان حرام لم يجر ما قلت لا دليل عليه - قوله كان زوج بريرة حرام فخير ما

رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم قلت فيه دليل بحنفية -

باب ما جاز ان الولد للفراش

قوله عليه السلام الولد للفراش وللعاهر الحجر قلت فيه دليل بحنفية في ولد الغائب

باب ما جاز في الغيرة

قوله وجاز ليكني ابا الصلت قلت فيه تحقيق ابني الصلت -

باب ما جاز في كراهية ان تسافر المرأة وحدها -

قوله عليه السلام لا تحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سفرا ثلثة ايام

فصاعدا ولا معها ابواها الخ قلت فيه دليل بحنفية - وكج بين الثلثة والواحد الاطلاق في وقت
النفقة -

ابواب الطلاق

واللعان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم

باب ما جاز في المطلقة ثلاثا لا سكن لها ولا نفقة

قوله فكان عمر يجعل لها السكنى والنفقة قلت فيه دليل بحنفية -

باب ما جاز الاطلاق قبل النكاح

قوله وردى عن ابن مسعود قال في المنصوبة قلت فيه دليل بحنفية انها تطلق

باب ما جاز ان اطلاق الامة تطليقتان

قوله عليه السلام وعدتها حيفتان قلت فيه دليل تفسير القرآن الطلاق والعدة بالكنة
للابالزوج-

باب ما جاء في الخلع

قوله ان ثمة بحقيقة قلت اى جنس الحيض لا الشهر-

ابواب البيوع

باب ما جاء في بيع المذبر

قوله فباع النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم قلت يا ذل عندنا بالمقيد قوله عام

الاول في اماره ابن الزبير قلت اى سنة اولى من امارته قوله ذكره قوم من اصحاب

السنة صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم وغيرهم بيع المذبر الخ قلت فيه دليلنا-

باب ما جاء في كراهية تلقي البيوع

قوله عليه السلام فان تلقاه الشان فابتاعه فصاحب السلقة فيها بالخيار اذا

ورد السوق قلت ان ثبت رفع هذه الزيادة فيحل على الشرط لعدم خيار الغبن

بدليل لا خلافة

باب ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزانية

قوله والمزانية بيع الثمر على رؤوس النخل بالتمر قلت شامل باطلاقة عند المحققين

خمس اوسق - قوله نهي عن ذلك قلت عند السلت من الخطأ تحرز عن الرية وعلل النهي

بكون احد المتجانسين افضل للمضاربة كما نقل عن مالك بن انس من كراهية التفاضل بين

البر والشعر كما ساقى في باب ما جاء ان الخطأ بالخطأ من هذا الكتاب علل النهي عند

الجمهور التفضل لا الافضلية لا استقامها بحديث جيدها ورويا سوارو التمر بالربط
تختلف فيه والاقوى فيه مذاهب الصالحين وليدًا -

باب ماجاء في كراهية بيع الثمرة قبل ان يبدؤا صلاحها
قوله نهي عن بيع العنب حتى يسود قلت هذا وامثاله منهي عنه لاجل لا اشتراط
عنه الخفية -

باب ماجاء في كراهية بيع الغرر
قوله وبيع الحصاة قلت نهي عنه لتعلق الملك بالخطر تفصيل حكمه ما في الحاشية
وتحريره ان مدار البطلان بسبب الغرر بغير حجة وان دعت حاجة الى ارتكابه ولا يمكن
الاحراز عنه الا بشئ او كان الغرر تغيير جاز البيع آه كلام الطيبي باختصار قلت في الحاشية
تفصيل حكم بيع الغرر -

باب ماجاء في كراهية بيع ما ليس عنده
قوله عليه السلام ولا ربح المظنين قلت اختلف في المنقول وغيره -

باب ماجاء في كراهية بيع الولاء وهبته
قوله نهي عن بيع الولاء وعن هبته قلت لعدم صلاحية الملوكية فيه وعن هذا لا
يورث وهو مذموم -

باب ماجاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيته
قوله نهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيته قلت فيه وليدنا - قوله عليه السلام الحيوان
اشنين بواحد لا يصلح نساء لا باس به يدا يبدؤا قلت فيه وليدنا -

باب ماجاء في بيعان بالخيار الملم حقها

قوله عليه السلام البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يختارا قلت الأقوى في المسئلة
عندي مذهب الشافعي الموافق لظاهر الحديث.

باب ما جازين كبتدع في البيع.

قوله أجم عليه فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم فيها قلت هذا الحجر
للغوى فلا يصح الحنفية قوله عليه إذا بايعت قتل باؤا ولا خلا بته قلت يدل على نفى خيار
العقب.

باب ما جاز في المصرة

قوله عليه السلام فهو بالخيار ثلثة أيام قلت اى خيار الشرط كما يدل عليه لفظ ثلثة
أيام لا خيار للعقب لا تخافه بالدليل السابق قوله عليه السلام صاعا من طعام قلت اى
صاعا مشلا.

باب ما جاز في اشتراط ظهر الدابة عند البيع

قوله واشترط ظهره الى اهله قلت الاشتراط للغوى يغاير الاشتراط الاصطلاحي

باب الانتفاع بالزمن

قوله عليه السلام الظاهر يركب اذا كان مرمونا قلت اذا لم يكن مشرطا او معروفا

باب

قوله عليه السلام فخرج بالشاة قلت في الحاشية دليل على ان بيع مال الغير
بلا اذنه موقوف على اجازته فلما جازح كما هو مذهب الحنفية وجه على من لم يجوز آه و
مرسل التابعي مقبول والحديث الآتى عن عروة البارقي غير مرسل فهو حجة على الكل.

باب ما جاز في المكاتب اذا كان عنده ما يؤدى

قوله عليه السلام من كاتب عبده على مائة اوقية فادبها الا عشرة اواق
او قال عشرة دراهم ثم يخرج رقيق قلت فيه دليل ابي حنيفة - قوله عليه السلام اذا كان
عند مكاتب احدكم ما يودى فحجب - منه قلت لا يضر الحنفية لان الاحتجاب غير الاستمرار
باب ما جاء اذا نكس للرجل غريم فخير عنده متاعه

قوله وقال بعض اهل العلم هو اسوة الغمار قلت واو الحديث لكن لا يثنى التاويل
في بعض الفاظ الحديث كما في ابن ماجه -

باب ما جاء في النبي للمسلم ان ينفذ الى الذي انخرجه اليه
قوله وخص بعضهم في نخل النخمر اذا وجد قد صار خلا قلت وهم الحنفية ابا حنيفة لم يملوا
الحديث على الزجر -

باب قوله وقال ان كان له عليه دراهم فوقع له عنده وتاخير فليس له ان يمس بكان
دراهم الا ان يقع عنده وراهم فله حيث يشاء ان يمس من دراهمه بغير مال عليه - قلت
ويؤيد سبب الحنفية لانه ليس بخيانة والمواد بالحبس التملك والاف الحبس بطريق الرهن جائز
في كل شيء -

باب ما جاء ان العارية مؤداة

قوله وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي وغيرهم ليس على صاحب العارية ضمان الا ان
يخالف قلت ولا يضرهم الحديث لان الاداء غير القضا -

باب ما جاء اذا اختلف البيعان

قوله عليه السلام اذا اختلف البيعان فالقول قول البايع قلت بتحصيل البائع
عند الحنفية لان كونه مدعيان ظهر كونه طالباً للثمن الذي هو الاظهر في المقصودية في التجارة و

والنظر ما في الهداية في فضل الحديث

باب ما جاء في بيع فضل الماء

قوله نبي النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم عن بيع الماء قلت سوا كان مقصوداً بنفسه
كما في هذا الحديث أو يغيره كما في الحديث الآتي وفي المار في تفصيل

باب ما جاء في ثمن الكلب

قوله عليه السلام كسب الحجام خبيث ومهر البغي خبيث وثمن الكلب خبيث
قلت انجبت كل شئك ادناه خلاف الاولى والكلب يراد به غير المتفجع به بالفعل او بالقوة
او قبل الاذن في اقتناءه وعلى التنزيه كما في السوراجا ما.

باب ما جاء في كراهية ان يفرق بين الاخوان او بين الوالدة وولدها في البيع

قوله عليه السلام رده رده قلت الرقيقى صحته البيع

باب ما جاء في كراهية بيع الطعام حتى يستوفيه

قوله عليه السلام من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه قلت ويقاس عليه

المنقول -

باب ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك

قوله عليه السلام احرق الخمر والكلمة لان قلت محمول على ابتداء التحريم للتبشير
قلت سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم اتجد الخمر خلا قال لا قلت محمول على
الزجر التبشير يل عليه ما في الكاشية من اطلاق حديث نعم لا دوام الخمر رواه مسلم
وخصوصاً حديث خير علم غل خمركم رواه البيهقي -

باب ما جاء في اختلاف المواشي بغير اذن الارباب

قوله وقال علي بن المديني سماع الحسن بن سمرة صحيح قلت فيه سماع الحسن عن سمرة

باب في كراهية الرجوع من الهبة

قوله عليه السلام العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه قلت لا يضر الخفية لانهم
قائلون بالحرمته مع الصحة والنفاذ.

باب ما جاز في العرايا والرخصة في ذلك

قوله انه رخص في العرايا فيمادون حتمه او سق قلت هذا اقوى وقول ابى
حسيفة احوط

باب ما جاز في الرجحان في الوزن

قوله فومنابر اول قلت فيه شراء السراويل.

باب ما جاز في مظل الغني ظلم

قوله عيسى بن مالم سلم قوى قلت فيه ويل الخفية.

قوله عليه السلام ان الثوب المسعر قلت فيه حرمة التسعير.

باب ما جاز في استقراض البعير والشيء من الحيوان

قوله وكراهيةهم ذلك قلت وهو مذموم ابى حنيفة ووليد في الباب.

من كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسمة ويقاس الاستقراض على النسبة قوله رابعيا
قلت وهو الذي القى رابعية.

البواب الاحكام

عن رسول الله صلى الله عليه واله وصحبه وسلم.

باب ما جاز في هدايا الامراء

قوله عليه السلام **تضمن شيئا بغير اذني قلت اى بغير الشرع لان اذن الحاكم تحليل الحرام** -

باب ما جاز في التشديد على من يقضى له شيء ليس له ان يأخذه
قوله عليه السلام **فلا يأخذ منه شيئا قلت يدل على عدم كونه حلالا على عدم كونه**
ملوكا -

باب ما جاز في ان البسمة على المدعى واليمين على مدعى عليه
قوله عليه السلام **فلنك بسمة قلت ترتيب قوله فلنك بسمة على عدم البسمة عند**
المدعى يدل عدم كون يمين المدعى حجة ولو مع الشاهد الواحد وهذا اقوى سنداً من حديث
اليمين مع الشاهد -

باب ما جاز في العبد يكون بين جليلين فمحقق احدهما نصيبه
قوله عليه السلام **والا فقد عتق منه ما عتق قلت هذا بخبر يزيد الخفية في تجزئ العتاق**
والجزء الاخر الذي في الحديث الاتي من تسمة تضمنين الاستعارة بين اليسار والاعسا
مما لو تد الجهور ولكن للخفية ان تجيبوا ان الضمان لما كان على خلاف القياس خصه
بالذكر والاستعارة في كل حال يوافق القياس فلم يمتح الى ذكره ومعنى قول ايوب والله
اعلم ان هذه الزيادة من نافع ربها قاله ربنا لم نقل

باب ما جاز في العسرى

قوله عليه السلام **العسرى جائزة لاهلها قلت فيه حجة ابي حنيفة**

باب ما جاز في الرقي

قوله ولم يحزوا الرقبى - قلت تفسير الرقبى الغير بالجائزة ان يعلق الملك على الموت
والتي اجيزت هي الملوكة حالاً مع شرط اليهود -

باب ما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم في الصلح بين الناس
قوله عليه السلام الا صلحاً حرم حلالاً او اهل حراماً قلت اى صلحاً شرط فيه ترك
الاحلال كالحرام فحل ما يجوز -

باب ما جاز في الرجل يضع على حائط جاره خشباً

قوله عليه السلام اذا استأذن احدكم جاره ان يغتر خشبته في جداره فلا يمنعه -
قلت هي تنزيه -

باب ما جاز في الطريق اذا خالف فيه كم يحل

قوله اجعلوا الطريق سبعة اذرع قلت ليس حداً شرعياً بل المدافع على الحاجة -

باب ما جاز في تحجير الغلام اذا افترقا

قوله عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم خير غلامين ابى امه
قلت واقعة خاصة لا يدعى اكان بالقاع وغير بالغ

باب ما جاز في حبس بلوغ الرجل المرأة

قوله ان الغلام اذا اشتكل خمس عشرة فحكمه حكم الرجال - قلت وهو مفتق

به عندنا - قوله فان لم يعرف سنه ولا احتلامه فالانبات يعني العانة قلت
ولا ياباه قواعد تالاة تحسين لا بد منه عند عدم علم اليقيني -

باب ما جاز في من يعيق مماليكه عند موته وليس مال غيرهم

قوله ثم اشترع بينهم فاعتق اثنين واربعه قلت منسوخ عندنا مخفية -

باب ماجاء في من ملك محرم

قوله عليه السلام من ملك ذارحم محرم فهو محرم قلت فيه حجة ابي حنيفة رضي الله عنه في تعميم

ذي حرم

باب ماجاء من زرع في ارض قوم بغير اذنهم

قوله عليه السلام من زرع في ارض قوم بغير اذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقة -

قلت للام لا انتفاع وكل لا للملك عندا خفية قالوا ايكم الزرع لكن لا يحل لا انتفاع منه الا
بعث ذر النفقة -

باب ماجاء في الشفعة

قوله عليه السلام جازل الدار احق بالدار قلت فيه دليل ابي حنيفة والجار مطلق

باب ماجاء في الشفعة للغائب

قوله الجار احق بالشفعة فيمنه ان كان غائباً اذا كان طريقها واحداً قلت للمفهوم للشرع عندا خفية

باب اذا حدث الحدود ووقت السهام فلا شفقة

قوله عليه السلام اذا اوقت الحدود وصرفت الطريق فلا شفقة قلت معناه لا شفقة بالسبب

وفعالتوهم ان القسمة ثبتت بها الشفعة كالبيع لما فيه من معنى التملك من كل واحد من الشريكين لا يخر
او معناه في الشفعة السابقة وفائدة دفع توهم تقدم هذا الشريك بعد القسمة على الجار -

باب ماجاء في القسمة وضالة الابن والغنم

قوله عليه السلام والافانحة بها قلت محمول على فقره لا فاقط قوله وكان ابي حنيفة المال قليل

جوابه انه لعله كان فقيراً اذا ذاك ولعله خاص به والجاوب عن الاحتجاج بقصة علي ان علياً انما كان
الصدقات الواجبة المقصودة حراً ما عليه ون غير المقصودة -

باب ماجاء في الوقت

قوله قال ابن عوف - قلت لعلي بن عون لان ابن عوف ليس في غير العصابة

كما عظم من التقريب

باب ما ذكر في احوال ارض المواس

قوله عليه السلام من جبي ارضا ميتة فهي له قلت اي باذن الامام عند ابي حنيفة

ودليله ما في الحاشية من واية الطبراني من حديث معاذا بن انس رضي الله عنه وصحبه وسلم قال ليس الامر الا ما طابت نفس امامه به قوله عليه السلام وليس بعرق ظالم حتى قلت ظاهر الاضافة يعني كون هذا العرق مملوكا للظالم -

باب ماجاء في القتل

قوله عليه السلام ما لم تنته خفاف لابل قلت ول على ان الاستقطاع والاحياء

مخصوص بما لم يتعلق به مصالح العامة وول حديث علي ان الاحياء لا يجوز الا باذن الامام والال لم ينتزع منه فافهم -

ابواب الديات

باب ماجاء في الدية كم هي من الابل

قوله رضي الله عنهما رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم في دية اسطاء عشرين ابنة مخاض عشرين

بني مخاض ذكورا وعشرين بنت لبون وعشرين جذعة وعشرين حقة قلت في حجة الحنفية قوله

عليه السلام من قتل متعمدا وقع الى اولياء المقتول فان شاؤوا قتلوا وان شاؤوا اخذوا الدية قلت

ظاهر يدل على تخيير اولياء المقتول ايضا يدل على كون هذه الدية اقلها وتاويل الاول بعينه

والثاني يمكن ان يقال فيلن الدية كانت تختلف في الوقوات المختلفة ولم يعلم الله من ذلك ما امرنا به

حديث ثبت التقر عليه عند محمد بن عبد الحكم

باب ما جاز في الدية كم هي من الدرهم

قوله انه جعل الدية اثني عشرة الفا. قلت هذا الاختلاف اوزان الدرهم.

باب ما جاز فيمن رضع راسه بحفرة

قوله وقال بعض أهل العلم لا قود الا بالسيف قلت الوجه قلته في هذا المحلل ان هذا القتل كان للقتل

باب قولان النبي صلى الله عليه وسلم دوى العامرين بديه أسيرين كان لهما عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليهما آله وصحبه وسلم قلت فيه حجة بني حنيفة في ان دية أسيرين هو الذي سوا قوله عليه السلام ومن قتل له قتيل فهو خير النظرين اما ان يعقود ما ان يقتل قلت مصرح في مذاهب الجمهور قوله عليه السلام اما ان كان صادقا قتلته وقلت النار قلت معناه عندي صادقا في قلب الولي فله الاكل قتله ودياته.

باب ما جاز لا يقتل مسلم بكافر

قوله عليه السلام لا يقتل مؤمن بكافر قلت محمول عندنا على الحرب في ان تؤم احد كونه غير مفيد اجيب بجملة على المستأمن. قوله عليه السلام دية عقل الكافر نصف عقل المؤمن قلت منسوخ عندنا

باب ما جاز في الرجل يقتل عبده

قوله عليه السلام من قتل عبده قتلناه قلت محمول على اسيات.

باب ما جاز في القاتل

قوله عليه السلام تحلفون خمسين يمينا قلت الهرة عندنا نذكار قوله فبئركم يومئذ خمسين يمينا. قلت اي عن الظن.

البواب الكدود

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم.

باب ماجاء في من لا يجب عليه الحد

قوله وعن الصبي حتى يشب قلت فيه حجة في سقوط الزكوة عن الصبي قوله ولا تعرف للبحسن

سما عاصم على ابن ابي طالب قلت فيه الكلام في سماع الحسن عن علي -

باب ماجاء في التلقين في الحسد

قوله قال لما عزمنا على ما لم يكن منك قلت لعله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم

سأله للتلايح القاذف ثم سكت فاقربا من بعده -

باب ماجاء في وراء الحسد عن المقرن اذا رجع

قوله فامر به في الرابعة قلت فيه دليل على تنبيهه بالرحم على الاقرار اربعاً لا قبله قوله ولم يقل

قان اعترف بالرجع مرات قلت انما لم يقل بناءً على المشهور المعلوم

باب ماجاء في تحقيق الرجم

قوله او كان حمل قلت كان مذنب عمر -

باب ماجاء في الرجم على الشيب

قوله وتقرئ عام قلت هذا ليس بخبر عننا قوله عليه السلام اذا زنت لامته فاجلدوه

قلت اسناد الى السببك كان هذا انا - قوله عليه السلام الشيب بالشيب جلد مائة ثم الرجم

قلت منسوخ بديل حديث ما عزالذي يتنازع من هذا الحديث بيقين لكون هذا الحديث في ابتداء

مشروعته الحسد -

باب ماجاء في رجم اهل الكتاب

قوله ان النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم رجم يهوديا ويهودية قلت منسوخ عند اخفئة

باب ماجاء ان الحسد وكفارة لالهها

قوله عليه السلام فهو كفارة له قلت للمنفقة ان تقولوا انها تكون كفارة لصل الاعمال يتب
على ترك التوبة لان ترك التوبة ذنب آخر يقع عليه العقاب لقوله تعالى ومن لم يتبنا ولكم انظرون

باب ما جاز في اقامة الحق على الامار

قوله اقيموا حدودي ارفاكم قلت محمول على التسبب -

باب ما جاز في كقطع السارق

قوله قطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في محن قيمة ثلثة دراهم قلت ورد في قيمة المحن
ونصاب السرقة احاديث فاخذنا بالكثرها احتياطاً -

باب ما جاز لا قطع في ثمر ولا كثر

قوله عليه السلام لا قطع في ثمر ولا كثر قلت في حجة في عدم القطع في سرقة ما يتسارع اليه الفساد

باب ما جاز ان لا يقطع الايدي في الغزو

قوله عليه السلام لا يقطع الايدي في الغزو قلت معناه في مال الغزو لشبهة الاشتراك فيه -

باب ما جاز في الربيل يقطع على جارية امرأة

قوله لان كان احملها له لاجل ما تـ قلت منسوخ بدليل الاجماع -

باب ما جاز في المرأة اذا استكرهت على الزنا

قوله فلما امر به ليحجم قلت اى كاد ان يومر بذلك -

باب ما جاز في حد اللوطي

قوله عليه السلام من جدتوه ليعمل قوم لوط فاحتوا القاتل المفعول قلت فيديل علم الرحمن في الدنيا

باب ما جاز في المرتد

قوله وقالت طائفة منهم نجس ولا تقتل قلت هو مذموم بالمنفقة قالوا ان الحكم بالقتل

معلن بالحكمة التي ليست في المرأة -

باب ماجاء في حد الساحر

قوله عليه السلام حد الساحر ضرباً بالسياط - قلت ساء حد مجازاً وانما هو جبر -

باب ماجاء في الغال يصنع به

قوله عليه السلام ما عرفوا متاعه - قلت محمول على التغليب لا يدل على بعد سطرانه لم يأمروا فيه بحرق متاعه

باب ماجاء فيمن يقول لا أخيراً

قوله عليه السلام وانه قال لا أخيراً - قلت تحديده بغيره بخلاف الاجماع

ثم الحديث ضعيف -

باب ماجاء في التعزير

قوله عليه السلام لا يجلد فوق عشر جلدات التي حد من حدود الله - قلت لانتفاء الاجماع

على خلافه -

باب ماجاء في صيد الكلب لا يؤكل

قوله عليه السلام فان لم تجدوا غيره فامسكوا بالمار قلت على اني ممن اكله كذا زماناً اكلهم بطنهم انهم اكلهم

باب في ذكوة البخنين

قوله عليه السلام ذكوة البخنين ذكوة امه - قلت هي ميتة لانه قد غل في عموم قوله تعالى است

عليكم الميتة ويقدم على الحديث -

باب في كرايته كل في ثاب وفي مخلب

قوله في رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم عن كل في ثاب من السباع قلت

دخل فيه الضيف -

باب في الزكوة بالقصب وغيره.

قوله عليه السلام ما لم يكن من او ظفر قلت ان كانا متعلقين فحرام والا فمكروه للتشبه

باب في الجذع من الضان في الاضحية

قوله قال كعب الجذع يكون ابن سبعة او ثمانية أشهر قلت في تفسير الجذع من كعب موافقا ^{للحقيقة}

باب في الاشتراك في الاضحية

قوله البذنة عن سبعة والبقرة عن سبعة قلت تجزأ الجهور والعشرة منسوخ قوله قلت فسوق

القرن فقال لا بأس قلت في تجزأ الحفنة في مكسورة القرن والنتى تترى.

باب ما جاء ان الشاة الواحدة تجزئ عن اهل البيت

قوله كان الرجل يضي بالشاة عنه وعن اهل بيته قلت اى باعتبار الارتفاع والافلا

يجوز الشاة لاكثر من احد قوله انه يضي بكلمة فتال هذا عن لم يضيح من اتي قلت هذا عند الجمهور محل على هيئة الثواب لهم بعد الذبح عن نفسه.

قوله واهل على هذا عند اكثر اهل العلم ان الاضحية ليست بواجبة قلت هذا كما ترى.

لان معنى الوجوب وقد ثبت وجوبه بدليل.

باب في الذبح بعد الصلوة

قوله عليه السلام فاخذ ذبحك بأخر قلت الامر للوجوب فدل على الوجوب.

باب

قوله فذبح رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم بيده وقال اللهم الله اكبر قلت مخرج

في جواز زيادة الواو والاول على كراهيتها.

باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم ان لا نذر في حصيته

قوله عليه السلام لا نذر في معصية وكفارة يمين قلت ان كان الجذر معصية فلا
ينقصد وان كان الجذر اطاعة والشرط معصية ينقصد وخير بين الايفاء والكفا وهو المراد في هذا
الحديث ومعنى لا نذر لا تنذروا ولا تحثوا الاول مراد في الحديث الا ترى من نذر ان يحصى النذر
بلا ذكر الكفارة فيه.

باب لا نذر في مالك ابن آدم

قوله ليس في العبد نذر في مالك قلت يكن ان يراد ما لا يقدر كصوم الدهر او نصف عمره
فليس الواجب الوفا كيف ما استطاع بل فيه كفارة اليمين.

باب فيمن يكلف بالمشي ولا يستطيع

قوله عليه السلام مروا بقلته كب قلت وفي رواية وتهيأ له.

باب في وفاء النذر

قوله عليه السلام ان نذرك قلت محمول على الاستحباب واجوب بغيره قلت والجواب المراد باليمين مع

باب

قوله عليه السلام وانتم ثلثة ايام قلت خيرة بين الهدى والصوم.

باب قصار النذر عن البيت

قوله عليه السلام اقضه عنها قلت واجته ان اوصى والاستحب.

باب في سهم الخيل

قوله سهم في النفل للفارسين يمين وللرجل سهم قلت ظاهره يوافق اخفية.

باب ما جازني اهل الذمة يغفرون مع المسلمين بل سهم لهم

قوله عليه السلام ارجع فلن استعين بمشرك قلت فيه حكم الاستعانة بمشرك في شؤنا

الاسلام كتبنا المسجد قوله لعل على هذا عند اهل العلم قلت فهو مذموم الخفية قبل الحرار والقسمة -

باب في النفل

قوله يخرج الخمس ثم ينفل ما بقي قلت حاصل الكلام ان الخمس يخرج اولاً ثم ينفل من الاربعة الاخماس ان راى الامام من النفل السلب لكن لا يخرج منه خمس لانه ليس بمغنية ان لم يكن فان لم يترسم كسائرهم -

باب ما جاز في طعام المشركين

قوله عليه السلام لا تأكلوا مما كان على صدوركم من طعام من اكل من غير ان يشرع فيه الا ان يشرع فيه الا ان يشرع فيه الا ان يشرع فيه الا ان يشرع فيه -

باب ما جاز في قتل الاسارى والغدار

قولان هذه الآية مشروطة قوله تعالى فاما ما بعد واما فادار قلت فهو مذموم ابى حنيفة

باب ما جاز في قبول هدايا المشركين

قوله لعل ان يكون هذا بعد ما كان يقبل منهم ثم نهى عن هداياهم اقول في الجمع ان القبول الى المصلحة والرد الى المفسدة -

باب ما جاز ما ياكل من اموال اهل الذمة

قوله ولا يؤذون بالناهيهم من الحق قلت هذه الزيادة تدل على اشتراط هذه الضيافة عليهم والا لاكتفى بذكر الضيافة -

باب ما جاز في كراهية المقام بين اهل المشركين

قوله فامرهم بنصف النفل قلت فيه تحقيق المسئلة -

باب ما جاز من ارتباط فرسان في سبيل الله

قوله في الحاشية بان يودى حتهاسن الزكوة قلت في الزكوة في الخيل

باب باجار في النخى

قوله فكانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم خالصا قلت وهكذا حكم النخى ليس فيه حق الخافين تملكوا وانما امره الى الامام -

البواب للباس

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم -

باب باجار في لبس الحرير في الحرب

قوله فرض الهاني فخص الحرير قلت على الحنفية على السادة قلن حر لان الضررى يتقدر بقدر الضرورة

باب باجار في جلود الميتة اذا ولغت

قوله عليه السلام لانز عتم جلدها ثم ولغتموه فاستمتعتم بقلتها فيجب على المالكية قوله انما يقال اهاب بالجلد بالكل كحقت لو ثبت قلنا لما رتب لطهارة على الدبابة بالقار علم عليها فيعم الحكم بعمومها قوله عليه السلام لا تمتنعوا بالميتة باحاب قلت جوابه انه لا يسمى اهابا بعد الدبابة -

باب باجار في ركوب المياسر

قوله نبى رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم عن كعب المياسر قلت صريح في النهي عن اكلوس على الحرير -

البواب اللاطعة

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم -

باب في اكل الصنب

قوله لا اكله ولا احرمه قلت حملوه على المنخ -

باب ماجاء في اكل المنصع

قوله اقاله رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم قلت يحل عمو الضمير الى كونه صيد اثم متنبط منه جواز اكله وفيه كلام. وقد مر حديث النبي عن كل ذي من السباع.

باب ماجاء في لحوم الحمر الالهية

قوله حرم يوم خيبر كل ذي ناب من السباع قلت فعل فيه الضع.

باب ماجاء في شرب البوال لابل

قوله عليه السلام اشربوا من البائنها والبوا لها قلت منوخ عند الحنفية.

باب ما اسكر كثره فقليله حرام

قوله عليه السلام ما اسكر كثره فقليله حرام قلت انعقد الاجماع عليه.

باب ماجاء في الجوب التي يتخذ منها الخمر

قوله عليه السلام ان من الخطة خمر قلت لا تنفي قول ابى حنيفة لان مقصود الحديث بيان الحكم لا التقيد

باب ماجاء في ادب الولد

قوله وفيما عندي حديث مرسل قلت يعني ان عندي ليس لعمر بن سعيد صحبة.

باب ماجاء في النخل

قوله عليه السلام لا تجتمعان في مؤمن النخل وسور الخلق قلت اى في الاكثر.

باب ماجاء في اخذ الاجر على التعويد

قوله وخص الشافعي للمعلم ان ياخذ على تعليم القران اجرا قلت قياسا وحذا الحنفية قياسا مع القاري

البواب المقرض

باب ماجاء في ميراث الجدة مع ابنها

قوله إنها أول جدة الطاهر رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم سد سماع أنها قلت إجابة
الخفية بأن السدس لم يكن فرضاً لها كما يدل عليه لفظ الطعمة. وظاهر أن الحجة ليست بصحة فاعلم أن
هذا كان بترعاً محضاً برضا الوارث الشرعي وهو الأب فافهم.

باب ما جازني ميراث الخال

قوله عليه السلام الخال يرث من لا وارث له قلت في دليل الخفية.

الواب الوصايا

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم قوله عليه السلام حسبهم على الله تعالى. قلت صريح
في أن الحدة ولو لمست كفارات.

الواب الولاء واليهبة

باب انتهى عن بيع الأروهبة

قوله نهي عن بيع الولاء وهبته قلت دل على أنه لا يصلح للملك يعلم منه حكم كونه موروثاً.

باب ما جازني من تولي غير مواليه وأدعى إلى غيلويه

قوله عليه السلام المدينة حر ما بين عير إلى ثور قلت يلحق اللغوي المتفرع عليه من أحدث ^{لحد} غيماً.

الواب القدر

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم.

باب ما جاز لا عدوى ولا بائة ولا صفر

قوله يدينه أو يدينه قلت أي نذله نحن أو يذله أحد في الدين أي الخطيرة.

الواب الفتن

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم.

باب ماجاء في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

قوله في الحاشية وايراد هذا الحديث في هذا الباب فقلت والقرب عندي ان يقال ان ايراده استطراد لان سند الحديثين واحد ولا عيب ان يكون الثاني جزءا من الاول -

باب ماجاء في الرجل يكون في القنينة

قوله عليه السلام اللسان فيما شئت من السيف قلت المعنى عندي ان اللسان لما كان بنار في كاه للسيف كان لابد ان يشد -

باب ماجاء في منع الامانة

قوله عليه السلام الامانة نزلت في جد قلوب الرجال فقلت المراد عندي الايمان حدثت لقبولهم الاسلام ثم تناك بالقرآن والسنة -

باب لتركن من كان قبلكم

قوله عليه السلام هذا كما قال قوم موسى اجل لنا الهلكا لهم الهة قلت بل على ان التشبه بالقديم مطلقا ولو في العا

باب ماجاء في الاثرة

قوله عليه السلام انهم سرون بعدى اثره فاصبروا فقلت معناه عندي ان هذه الاثرة لمصلحة لكن لما لم تقصيرا على هذه فكيف تقصرون على ما يكون خير مصلحة فاني امركم فيها بالصبر -

باب ماجاء في اهل الشام

قوله عليه السلام اذا نزل اهل الشام فلا خير فيكم قلت لانهم يكونون فيهم الملك فسادهم تهدي الى غيرهم لاجل

باب ماجاء اذا ذهب كسرى فلا كسرى بعده

قوله عليه السلام اذا ملك كسرى فلا كسرى بعده واذا ملك قيسر فلا قيسر بعده قلت المراد اذا ذهب السلطان فلا تود ان الى ابيهم -

البواب الشهادات

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم - قوله عليه السلام لا تجوز شهادة خائن ولا غاشية ولا مجلود ولا مملوك ولا ذمي غير مسلم ولا مجرب شهادة ولا القنن بل البيت لهم ثلاثين في ولاه ولا رواية قلت لي هذا كله ذهب الفقهاء -

البواب استبدال الأدب

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم -

باب ما جاء في الأذن للرجل

قلت متفقين حديثاً عموماً حتى يحرم بطلان الأذن للرجل لكن ثبت من الصلاة بعدنا فوق القبضة فيبقى ما سواه على الحرمة فأنهم - قولنا إن النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم نهانا أن ندخل على النساء بغير إذن أزواجهن قلت فيهن من الدخول على النساء بغير إذن أزواجهن -

باب ما جاء في دخول الحمام

قوله قال محمد بن اسمعيل إسماعيل بن أبي سليم صدوق قلت فيمن يتحقق إسماعيل بن أبي سليم -

باب ما جاء أن المملكة لا تدخل بيتاً فيصوم ولا تلبس

قوله ويحل منه وساترين منبذتين أو طمان قلت في حكمه أن ترش التصوير وليقاس عليه الحر

البواب فضائل القرآن

باب ما جاء في فضل فاتحة الكتاب

قوله عليه السلام قلتم تجد فيما أوحى الله إلي أن استحسب الله ورسوله لا يرد قلتم هو الوحي عدم بطلان صلوة ذي اليمين ولا حاجة إلى تكلف النسخ -

البواب تفسير القرآن

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم ومن سورة النساء بسم الله الرحمن الرحيم قوله لما كان يوم اوطاس اصبنا نساء لهن ازواج في المشركين فكرهن جال منا - قلت يؤيد مذهب ابى حنيفة من اشتراط تباين الدارين - قوله عليه السلام ابق يا زبير واصل لما رحتي يبرج الى الجدر قلت فيه تحقيق حق الشريك في الشرب - قوله عليه السلام صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة قلت فيه دليل جوب القصر ومن سورة المائدة - قوله قال الا انه يؤمن به كما جاء من غير ان يفتوا بتوهمه - قلت فيه لايمان بالمستقاهات بلا كيف سورة النور - قوله يفرق بينهما قلت اى ايجاج الى التفرق ام يقع الفرقة بنفس اللعان قوله ثم فرق بينهما قلت فى هذا جواب عما سأل حاصله انه لا بد من التفرق - سورة ص قوله تدين لهم بها العرب - قلت لان امير المؤمنين لا بد ان يكون قريشاً - قوله وتودى اليهم بهم الجحيزية قلت فيه جبهه انتقضية على ان ليس الجحيزية على العرب - سورة المجادلة قوله فاطعم عنك منها ورفقاثنين مكينا قلت هل على مذهب الحنفية على ان لكل مكين صاع من تمر كما قال الشافعى انه من غالب قوت البلد -

الاجاب الدعوات

باب قوله وقبض اصابعه بسط السبابة وهو قول يا مقبل القلوب ثبت قلبى على دينك قلت في دامة اشارة التشهد الى آخر الصلوة -

باب قوله عليه السلام اعوذ بكلمات الله التامات قلت استدلى على كون كلام الله غير مخلوق -

الطبيب في شرح التمدد

كل من له ثقة بالعلوم الدينية لا يخفى عليه ما للترغذي من المنفعة في الاحاديث
النبوية وقد بذل المتقدمون والمتأخرون من عالم وتعلم جهدهم في فهم معانيه
وحقيقة مبانيه ولكن مع ذلك لا تجد عليه سبيل واحد ما يشق الفيل وتبري الخيل
وكان تحت لحي في صدرى من حين ما تشرفت بقراءة الحديث ان اعلق عليه شرحا لتبج مقلقاته
ويحل من مضللاته مع علمى بانى لست من فرسان هذا الميدان ولا ممن جاز قصبات اسبق
في الرهان ولكن رافقنى التوفيق فغزمت على بذل الجهد في تيسيل غاية المقصود وشرعت متوكلاً
على عون الجودف البشر واهل الاخوان ان العيون قد قرت واشجار التمنى اثمرت اعنى كمال طبع
الحجمر الاول مشتملاً على البواب الطهارة وشرع طبع الحجمر الثاني وقد هتتمت منها فيه بالامور
(أولاً) البحث عن الحجرج والتعديل في كل راواى ذكره ادلا

(ثانياً) فيه فهرس ليشمل جميع الرواة المبحوث عنهم في الجلد الاول مع حواله الصفة
(ثالثاً) البحث مفصلاً في المقدمة عن المبادئ والافاز كتب الاحاديث وتدرجها
(رابعاً) تفصيل مذاهب الاحناف وبيان دلائلهم وجواب ادلة المذاهب الأخر
(خامساً) ذكرنا حواله الكتب مع تخرينج الاحاديث في بحث وفي الباب عن فلان وقد
الطبع بالحدوف المسبوكة المصرية طباعة راقية تسر النواظر ونشاط الخواطر مع ذلك
كلمة قيمت الكتاب بالنظر الى حسن ظاهره وباطنه في غاية المماودة أعسى
الصنف المتوسط ثلثات ونصف روبيه) والصنف الأعلى

(اربع ونصف روبيه) هذا الجلد ومن اشترى جليداً
فيزيد روبيه قيمته جلد به

الهدى
اشفاق الحسن كانيه سلوى
بازار حيتي قبر

